حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

5 **ذي القعدة** 1436 - 20 **اغسطس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	25

القحطاني: بادرنا بطلب المراقبة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232648&CategoryID=5

تبوك: أيمن آل أحمد 19-08-2015 11:55 PM

فيما تستعد معظم مناطق المملكة في عملية قيد الناخبين التي ستنطلق بعد غد، كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أنهم بادروا بطلب مراقبة سير الانتخابات البلدية، مشيرا إلى أن الملاحظات التي يتم رصدها ستوضع في تقرير نهائي يصدر بعد الانتخابات يحدد كل ما يمكن ملاحظته ويرسل نسخة منه إلى وزارة الشؤون البلدية لتفادي بعض الأخطاء التي وقعت ولوحظت، والبناء عليه إن كانت هناك إيجابيات تم رصدها.

معايير محددة للمراقبة

وأوضح القحطاني في تصريح إلى "الوطن" أنهم أشعروا أمس وزارة الشؤون البلدية والقروية برغبة الجمعية بمراقبة الانتخابات البلدية، مؤكدا أن نظام المجالس البلدية يسمح بذلك، مضيفا "عادة المراقبة تشمل مراحل مختلفة، فهناك مراقبة عينات عشوائية من مراكز الاقتراع والناخبين، والأمور التي تتم أثناء الانتخابات."

وأشار إلى أن الجمعية لها سابق تجربة في هذا الموضوع حينما راقبت المرحلة الأولى من الانتخابات، وهناك معايير محددة يتم التأكد من توافرها وإذا وجدت ولم يكن هناك خللا يشوبها فتكون النتيجة انتخابات نزيهة، وإذا كان هناك خلل فسيتم الإعلان عنه في حينه، وغالبية المراقبة التي تقوم بها الجمعية بعد التنسيق مع الوزارة ستكون محددة على معايير معينة يتم التأكد من توافرها، ويتم أيضا الإعلان عما يتم ملاحظته في حينه، ويصدر تقرير بعد نهاية الانتخابات بما تم ملاحظته ورصده.

استمارة تتضمن معايير

وبين القحطاني أن هناك استمارة للمراقبة تتضمن مجموعة من المعايير من ضمنها تهيئة مراكز الانتخاب، والسماح بوجود المراقبين لمندوبي المرشحين، وهل الدعاية احترمت أوقاتها؟، وهل المراكز فتحت في أوقاتها؟، وإقبال الناخبين، وتدخل الجهات الإدارية في عمل الانتخابات وغيرها. وتابع "يتم التأكد من كل هذه العناصر وغيرها عن طريق استمارة معينة، وسيكون هناك تنسيق مع الوزارة ولجنة الانتخابات بشأن الاستمارات في أوقاتها."

إزالة الخروقات المرصودة

وعن الإجراءات المتوقع اتخاذها من قبل الجمعية في حال رصد خلل في عملية سير الانتخابات، أوضح القحطاني بأن هناك إجراءات فعلية من خلال التنسيق مع لجنة الانتخابات العامة، لإزالة مثل هذه الخروقات في حال تم رصدها، إضافة إلى رفع ما يرصد من ملاحظات إلى اللجان المحلية المكلفة بالقيام بضمان نزاهة الانتخابات وبتسيير إجراءات أعمالها.

مؤسسات المجتمع المدني والدور الغائب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232648&CategoryID=5

سعيد السريحي

قدمت الانتخابات البلدية لمؤسسات المجتمع المدني فرصة نادرة كي تثبت دورها وفعاليتها، باعتبارها مؤسسات تتمتع بشخصية مستقلة عن المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وهو الأمر الذي يمنحها القيام بدور رقابي تعزز نتائجه مصداقية الانتخابات وسلامة إجراءاتها وحيادية المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة، وعدم استخدام أي جهة نفوذها لتعزيز فرص فوز هذا المرشح أو ذاك.

قدمت الانتخابات البلدية تلك الفرصة الثمينة لمؤسسات المجتمع المدني، غير أن ما صرح به المتحدث الرسمي لانتخابات المجالس البلدية من أن أيا من مؤسسات المجتمع المدني لم تتقدم بطلب مراقبة الانتخابات، رغم مرور ثلاثة أيام على فتح باب التسجيل، ورغم التسهيلات المقدمة لتلك المؤسسات، يؤكد واحدا من أمرين، وكلاهما مر، الأول أن مؤسسات المجتمع المدني لا تعرف قيمة إجراء انتخابات لتكوين مؤسسات مدنية تملك الصلاحية في مراقبة ومتابعة أعمال الجهات الحكومية، أو أن مؤسسات المجتمع المدني لا تعرف دورها الذي ينبغي أن تنهض به.

ولو أن تلك المؤسسات المدنية، وعلى رأسها جمعية حقوق الإنسان، عرفت دورها وأدركت أهمية الانتخابات في المجالس البلدية ولو على مستوى رمزي يسبر قدرات مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام، لو أدركت ذلك ما انتظرت أن تطلب منها اللجنة العامة للانتخابات القيام بدور المراقبة، وما احتاجت اللجنة العامة أن تقدم الوعود المغرية بالتسهيلات لتلك المؤسسات المدنية كي تنهض بدورها، كان من المتوخى أن تطالب مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور لو لم تمنحه، وأن تصر عليه حتى لو لم تقدم لها التسهيلات، غير أن الواقع يؤكد أن مؤسسات المجتمع المدني لدينا لا تزال جاهلة بدورها أو عاجزة عن التصدي له، وهو الأمر الذي يفرض التفكير الجدي في استحقاقات عضوية تلك المؤسسات وجدارة من تم ترشيحهم لها ومدى تمثيلهم للمجتمع المدني الذي ينتمون إليه.

حقوق الإنسان تحقق؟!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4084497

د. سليمان العلوْيط

تطالعنا الصحف من وقت لآخر بأخبار مفادها أن حقوق الإنسان تحقق في موضوع ما، ومع تقديرنا لجهود حقوق الإنسان المتواضعة فإن السؤال المطروح هنا: هل حقوق الإنسان بفرعيها الحكومي وغير الحكومي تحقق أم تتحقق؟! والمفهوم لدى الجميع أن نشاط هذه الهيئات وعلى مستوى العالم هو التحقق من معلومة وحدث ما أو قضية بعينها تتثبت منها ومن ثم تنشئ ما يسمى ملف القضية بكل مندرجاتها وتتابعه مع الأجهزة (المعنية)، لكن أن تحقق فهذا فيه لبس علينا لأن المعروف أن هناك جهات أخرى أنيط بها التحقيق، إلا إذا كان الأمر يختلف هنا، فمن واجب حقوق الإنسان (التي نجلها جميعا) أن توضح مهمتها للعموم على الرغم من أن القرارات المنظمة لعمل حقوق الإنسان أوضحت دور حقوق الإنسان وآلية عملها، وقد يكون الخبر مختلطا على من كتبه أو نشره فبدلا من أن تتحقق حقوق الإنسان أصبحت تحقق!!

إن إيضاح دور وعمل حقوق الإنسان باستمرار يخلق ثقافة من نوع يستطيع الجميع التفاعل معها وتعزيزها في أذهان الناس، وفي هذا المقام ليسمح لنا القائمون على حقوق الانسان أن نسألهم لماذا مازالت نشاطات الجمعية والهيئة المتواضعة لا تتعدى تقريرا هنا أو هناك؟! وإن كان النشاط أكبر فلماذا لا يعرفه الناس ويتفاعلون معكم ومنكم وإليكم؟!
إن الهدف من حقوق الإنسان عظيم، فهي الراصد لمكامن الخلل في الأداء وتصويبه نحو الإصلاح، وإذا ما تمت المقارنة وعلى سبيل المثال مع هيئة مكافحة الفساد والتي انشئت بعد حقوق الإنسان ترجح كفة نشاط وجهود هيئة مكافحة الفساد فهي حاضرة في كل مجال ولها صدى مسموع، فلماذا يا أحبائي في حقوق الإنسان العجلة عندكم تسير ببطء وأنتم أهل الكفاءة والمقدرة رغم التجاوزات المتكررة التي تحصل في مجتمعنا في مجال حقوق الإنسان؟! فهل نجد جوابا أو عملا أسرع وجهدا أكبر؟ فالحمل ثقيل ولكن بتوفيق الله ودعم ولاة الأمر أنتم لها أهل.

مناقشة دور المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان بالمملكة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232728&CategoryID=5

الرياض: واس 2015-08-20 1:02 AM
دشنت هيئة حقوق الإنسان أول من أمس ورشة عمل حول "دور المجتمع المدني في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة"، ضمن برنامج التعاون الفني بين المملكة ممثلة بهيئة حقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني السعودي في مجال حماية حقوق الإنسان والتعرف على الآليات الوطنية السعودية والتجارب الإقليمية والدولية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وكيفية متابعتها، إضافة إلى بناء القدرات في منهجيات الرصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، وتعريف المشاركين بالاتفاقات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، التي صادقت عليها المملكة والالتزامات المترتبة عليها.

برنامج تدريبي في الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074728

الرياض- نايف آل زاحم

دشنت هيئة حقوق الإنسان، ورشة عمل حول "دور المجتمع المدني في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية"، ضمن برنامج التعاون الفني بين المملكة (ممثلة بهيئة حقوق الإنسان) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، يوم أمس بالرياض، بهدف تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الإنسان، والتعرف على الآليات الوطنية والتجارب الاقليمية والدولية في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها وكيفية متابعتها، إضافة إلى بناء القدرات في منهجيات الرصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، وتعريف المشاركين بالاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الانسان والتي صادقت عليها المملكة والالتزامات المترتبة عليها.
ويستهدف البرنامج التدريبي لورشة العمل مشاركين يمثلون الباحثين والباحثات والمختصين والمختصات في منظمات المجتمع المدني برصد حالة حقوق الإنسان، والمختصين والمختصات بإعداد التقارير الوطنية عن حالة حقوق الإنسان، حيث يركز البرنامج التدريبي على تغطية دور منظمات المجتمع المدني في حماية وتعزيز حقوق الانسان، ومفهوم حماية حقوق الإنسان وآليات تطبيقه على أرض الواقع، وآليات الحماية الوطنية والاقليمية والدولية (بالتركيز على آليات الحماية في منظومة الأمم المتحدة)، والتعريف بمفهوم ومبادئ الرصد والمتابعة لقضايا حقوق الإنسان، وآليات ومنهجيات إعداد التقارير الخاصة بالرصد (كيفية التطبيق والقيام بالرصد) وآليات جمع المعلومات وتوثيقها وإعداد التقارير اللازمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ترأس اجتماع لجنة الحج العليا ونقل توجيهات الملك بتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات لضيوف الرحمن

نائب خادم الحرمين :المملكة لم ولن تقبل أي تصرف أو عمل يخرج الحج عن مساره الصحيح

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074895

جدة-واس
رأس نائب خادم الحرمين الشريفين رئيس لجنة الحج العليا صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود بمكتب سموه مساء امس اجتماع لجنة الحج العليا بحضور أصحاب السمو والمعالي أعضاء اللجنة.
وفي مستهل الاجتماع نقل نائب خادم الحرمين الشريفين إلى أعضاء اللجنة توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - حرصه الشديد على تقديم أفضل الخدمات والتسهيلات لضيوف الرحمن لكي يؤدوا مناسك هذا الركن العظيم من أركان الإسلام بدرجات عالية من اليسر والسهولة والأمن والاطمئنان مؤكداً حفظه الله على أن المملكة لن تألو جهداً في سبيل النهوض بهذه الرسالة الإسلامية العظيمة التي شرف الله بها هذه البلاد قيادة وشعباً على أكمل وجه.
كما نوه سمو نائب خادم الحرمين الشريفين إلى جاهزية كافة القطاعات وأجهزة الدولة المعنية بشؤون الحج والحجاج وفي مقدمتها القطاعات الأمنية التي تعمل بوتيرة استعداد وتجهيز متواصلين لتوفير أقصى درجات الأمن والسلامة والاطمئنان لضيوف الرحمن والتعامل بحزم وقوة عزيمة وحسم مع ما قد يطرأ من وقائع أو تصرفات تخل بأمن الحجاج وتعرض سلامتهم لأي مخاطر ، مشدداً سمو نائب خادم الحرمين الشريفين على أن المملكة لم ولن تقبل أي تصرف أو عمل يخرج الحج عن مساره الصحيح وفق ما أوجبه الله وسوف يتم التعامل بأقصى درجات الحزم مع أي تصرف يخالف الأنظمة والتعليمات المرعية حين أداء شعائر هذا الركن العظيم.
مهيباً سمو نائب خادم الحرمين الشريفين بأن ينصرف حجاج بيت الله الحرام إلى أداء مناسك الحج والتفرغ للعبادة بعيداً عن التصرفات والشعارات التي تخالف تعاليم الإسلام وتعكر صفو الحج وتؤذي مشاعر الحجاج.
أوضح ذلك مستشار سمو وزير الداخلية أمين عام لجنة الحج العليا الدكتور ساعد العرابي الحارثي مشيراً إلى أنه جرى خلال الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله ومن ذلك بحث آلية تسريع إخراج الجهات الحكومية التي لا تقدم خدمات مباشرة للحجاج من المشاعر المقدسة وفق ما قضت به التوجيهات السامية الكريمة ، وموضوع زيادة الطاقة الاستيعابية لمشعر منى من خلال البدائل الممكنة وموضوع متطلبات العاملين في خدمة ضيوف الرحمن أثناء موسم الحج ، وموضوع تطوير الخدمات المساندة لسالكي طريق الهجرة وطريق الحرمين اللذين يربطان مكة المكرمة بالمدينة المنورة ، وموضوع تطوير النقل البري للمعتمرين على غرار النقل البري للحجاج وكذلك ما استجد بشأن قطار الحرمين الشريفين السريع إلى جانب عدد من الموضوعات ذات الصلة بشؤون الحج والحجاج لهذا العام والتي اتخذ حيالها التوصيات والقرارات المناسبة في إطار تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - حيال تطوير الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله الحرام والزوار والمعتمرين بما يمكنهم من أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة واطمئنان والعودة إلى أوطانهم سالمين غانمين بإذن الله تعالى.

مكافحة الفساد تقف على أحد طرق القطيف.. والمجلس البلدي يؤكد حاجة قرى المحافظة للمشروعات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074737

القطيف منير النمر

وقفت هيئة مكافحة الفساد يوم أمس الأول على الطريق المؤدي لقاعة الملك عبدالله للمناسبات الوطنية ابتداء من مدخل مستشفى القطيف المركزي من ناحية طريق الدمام الجبيل السريع، مروراً بالمستشفى، وصولاً لقاعة الملك عبدالله التي تقع ضمن نطاق مخطط عمراني غرب الجش بمحافظة القطيف.

وتأتي الزيارة الميدانية بهدف معاينة الطريق وامتداده، وبعد تساؤلات وضجة شهدتها مواقع التواصل الاجتماعي انتهت ببلاغ ورد الهيئة، وجرى تحسين الطريق قبل نحو عام ونصف العام، وقبل يومين من زيارة مرتقبة لأمين أمانة المنطقة الشرقية، وذلك بمناسبة حفل تكريم أقيم لرئيس بلدية محافظة القطيف السابق.

وتواصلت "الرياض" مع شرف السعيدي رئيس المجلس البلدي في محافظة القطيف بصفته مسؤولاً رقابياً على أداء البلدية حسب لائحة المجالس البلدية، فقال: "إن إعادة تأهيل ذلك الشارع لغرض زيارة مسؤول يعتبر تضليلاً للمسؤول عن رؤية الحقيقة، وهو بمثابة تغطية على واقع غير مرضٍ لمن قام بالتسوية". وتابع "كان من الأجدر -أيضاً- الاهتمام بشوارع يرتادها المواطنون، وخاصة القرى التي هي بحاجة الى المزيد من مشروعات الإنشاء والصيانة في مفاصل كثيرة كالسفلتة والإنارة والأرصفة".

عاد إلى المملكة بعدما تبين له خطأ فعله

سنتان وسبعة أشهر سجناً لمواطن قاتل مع جماعات إرهابية في سوريا

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074702

الرياض - مبارك العكاش

أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في مقرها الصيفي في محافظة جدة اليوم الأربعاء حكماً ابتدائياً يقضي بثبوت إدانة مواطن بالذهاب إلى سورية للمشاركة في القتال الدائر هناك، ثم عودته إلى المملكة بعد أقل من شهرين عن تلقاء نفسه بعدما تبين له خطأ فعله، وحُكم عليه بالسجن سنتين وسبعة أشهر ومنعه من السفر خارج المملكة ثلاث سنوات بعد انتهاء محكوميته.

ودين المتهم بالسفر إلى سورية من أجل القتال دون إذن ولي الأمر، وتنقله بين جماعتين من الجماعات الإرهابية هناك، واستلامه مبلغاً من المال من أحد الأشخاص وتسليمه لآخر في تركيا دعماً للجماعات المقاتلة في سورية، وحيازته في جهازه الجوال ما من شأنه المساس بالنظام العام.

وقررت المحكمة تعزيره لقاء ما ثبت بحقه بسجنه سنتين وسبعة أشهر اعتباراً من تاريخ إيقافه منها سبعة أشهر وفقاً للعقوبة الواردة في المادة السادسة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال، ومنعه من السفر ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ خروجه من السجن ومصادرة الهاتف الجوال المضبوط بحوزته.

"التعليم" تطبق برنامج "رفــق" في جميع المدارس لخفض العنف

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074677

متابعة - الرياض الإلكتروني

وجه وزير التعليم الدكتور عزَام الدخيل باعتماد تنفيذ البرنامج الارشادي لخفض العنف في مدارس التعليم العام (رفق) بجميع المراحل التعليمية ابتداء من الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي الحالي 1437/1436هـ ، وذلك انطلاقا من إدراك الوزارة لأهمية الدور الارشادي للمدرسة في حماية الطلاب من بعض المشكلات السلوكية ومنها مشكلة العنف المدرسي ، ولأهمية التعامل التربوي مع هذه المشكلة من كافة جوانبها لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي ، حيث يزود البرنامج الطلاب والمجتمع المدرسي والمجتمع المحلي بالعديد من الفعاليات والأساليب الوقائية على كافة المستويات المدرسية والأسرية والطلابية التي تسهم في منع حدوث العنف سواء الجسدي أو النفسي أو الجنسي .

وأوضح وكيل الوزارة للتعليم الدكتور عبدالرحمن البراك أن هذا البرنامج الارشادي الذي يأتي انطلاقاً من المسئولية العظيمة والدور المناط بالمدرسة إزاء تربية النشء وتعليمهم ووقايتهم من كل ما يعترض توافقهم النفسي والتربوي والاسري والاجتماعي يتوقع منه ان يُبصر الطلبة والعاملين بالمدرسة وأولياء الامور بمفهوم العنف وأسبابه وأشكاله المختلفة ، وتهيئة البيئة التربوية والسرية المناسبة للطالب بما يحقق له حياة آمنة مطمئنة كريمة ، وإكساب العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور بالأساليب التربوية (الوقائية) الملائمة لخفض العنف والتعامل معه ، ومراعاة خصائص واحتياجات مراحل نمو الطلبة الجسمية والنفسية والمعرفية والعقلية والاجتماعية المختلفة بما يعين على التفسير الايجابي للسلوك والتعامل معه بفعالية ، بالإضافة الى إكساب الطلبة المهارات الشخصية والاجتماعية لخفض جميع اشكال العنف المدرسي .

وبين البراك أن البرنامج سينفذ في الاسبوع الخامس من الفصل الدراسي الأول والاسبوع الرابع من الفصل الدراسي الثاني من كل عام دراسي في جميع المدارس بعد أن تشكل في كل إدارة تعليم لجنة خاصة بالبرنامج .

تخصيص غرفة للعيادة المدرسية وتكثيف أعمال النظافة العامة

وزير التعليم يعتمد خطة الوزارة للتوعية الصحية للوقاية من كورونا

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074675

متابعة - الرياض الإلكتروني

وجه وزير التعليم الدكتور عزّام الدخيل تعميما عاجلا وهاما جدا اليوم الأربعاء باعتماد تفعيل الخطة العاجلة للتوعية الصحية للوقاية من متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس-كورونا) وتفعيل عمل اللجنة التي تم تشكيلها لنشر التوعية الصحية بأهمية الوقاية من الأمراض المعدية.

وتطبيق إجراءات الصحة العامة لمنسوبي المدارس والطلاب باستخدام كافة الوسائل المتاحة، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي حسب خطة الوزارة واتخاذ كافة الإجراءات لتحسين البيئة المدرسية من خلال توفير وسائل النظافة الشخصية وتأمين المعقمات وسلات المهملات في كافة مرافق المدرسة على مدار الساعة.. مع تكثيف أعمال النظافة العامة لجميع مرافق المدرسة وأسطح الأثاث باستخدام المنظفات المعتادة وتخصيص غرفة للعيادة المدرسية وتجهيزها باللوازم الطبية والتجهيزات المكتبية.

أعلنت عن قرب طرح مشروع قاعدة البيانات الوطنية مع 32 جهة حكومية

"الإحصاءات": 11.9 مليون قوة العمل بالمملكة.. وبطالة السعوديين 11.6٪

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074696

الرياض - نايف الحمري

كشف د. فهد التخيفي مدير عام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، عن قرب الانتهاء من طرح مشروع قاعدة بيانات إحصائية وطنية، من أجل توحيد آلية عمل أنظمة البيانات والمعلومات الإحصائية وتحليلها بشكل دقيق، بما يخدم المصلحة الوطنية في إعطاء مؤشرات ذات موثوقية عالية، مشيراً إلى أن تم الاتفاق مع 32 جهة حكومية، موضحاً أن قاعدة البيانات لا تتعارض مع اختصاص الجهات الأخرى.

وأقر التخيفي بوجود اختلاف ما بين الأرقام الصادرة من بعض الجهات الحكومية عن مصلحة الإحصاءات، مرجعاً أسبابها إلى التصنيفات التي تستخدمها الجهات في عمليات الاحصاء، إلى جانب الاختلاف في طريقة التسجيل في

السجلات الادارية، إضافة إلى طرق تصميم الاستبانات المستخدمة في عمليات المسح الميداني، مضيفاً أنه بناءً على ذلك تم تشكيل فريق مشترك مع الجهات الحكومية من أجل معالجة الاختلاف في الأرقام.
وبيّن د. فهد التخيفي أن هناك اتفاقاً سيتم خلال الفترة المقبلة ما بين المصلحة والمركز الوطني لأمن المعلومات لأجل التخطيط في موضوع إيجاد توافق ما بين المصلحة والمركز في السجلات الادارية والمسوحات للوصول إلى جودة البيانات، والمعلومات، لافتا خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته المصلحة اليوم ، للإعلان عن نتائج مسح القوى العاملة للنصف الأول من هذا العام، أنه بلغ إجمالي قوة العمل في المملكة 11.912.209 أفراد، فيما بلغ إجمالي المشتغلين في المملكة 11.229.865 فرداً، ليسجل معدل البطالة الإجمالي في المملكة 5.7%، مشيراً إلى أن معدل البطالة بين السعوديين بلغ 11.6% مسجلا 5.7% بين الذكور و32.8% بين الإناث.
وأوضح التخيفي أن نتائج المسح أظهرت أن جملة قوة العمل في المملكة 15 سنة فأكثر بلغت 11.912.209 أفراد، مبيناً أن عدد الذكور من قوة العمل بلغ 10.027.142 فرداً بنسبة 84.2% مقابل 1.885.067 إناث بنسبة 15.8%.
وأشار إلى أن إجمالي عدد المشتغلين في المملكة بلغ 11.229.865 فرداً، أي ما نسبته 94.3% من إجمالي قوة العمل في المملكة، موزعين ما بين 86.9% من المشتغلين ذكور و13.1% إناث.
وبيّن أن إجمالي عدد المتعطلين عن العمل في المملكة بلغ 682.344 فرداً، ليبلغ معدل البطالة الإجمالي في المملكة.
5.7% وتوزع عدد المتعطلين ما بين 39.7% ذكور و60.3% إناث.
وحول منهجية المسح قال التخيفي إن منهجية مسح القوى العاملة 2015 النصف الأول والذي تم تنفيذه في شهر رجب لعام 1436هـ الموافق لشهر مايو 2015، جاء استناداً على عينة من الأسر التي تم اختيارها وفق أسس علمية من واقع إطار التعداد العام للسكان والمساكن 1431، وقد شملت عينة المسح 33,500 أسرة موزعة على جميع المناطق الإدارية في المملكة.
ولفت إلى أنه قد روعي عند تصميم استمارة المسح التوصيات والمعايير والتعاريف الدولية التي تصدرها منظمة العمل الدولية في مجال مسوح القوى العاملة، وتم عرضها على خبراء منظمة العمل الدولية خلال زيارتهم للمصلحة، والجهات ذات العلاقة التي تمت مخاطبتهم وتزويدهم بنسخة أولية من الاستمارة لأخذ مرئياتهم وملاحظاتهم عليها.
وكانت النشرة نصف السنوية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حول نتائج المسح 2015 "النصف الأول قد أوضحت أن إجمالي قوة العمل السعودية بلغ 5.591.563 فرداً، منهم 4.384.137 فرداً من الذكور، يمثلون ما نسبته 78.4% من قوة العمل و1.207.426 إناث بنسبة 21.6%.
وبلغ إجمالي عدد المشتغلين السعوديين 4.944.709 فرداً يمثلون 88.4% من قوة العمل السعودية، وتوزع المشتغلون ما بين 4.133.251 فرداً من الذكور بنسبة 83.6% و811.458 من الإناث بنسبة 16.4%.
وكشفت بيانات النشرة أن عدد المتعطلين عن العمل من السعوديين 15 سنة فأكثر بلغ 646.854 فرداً، يمثلون ما نسبته 11.6% من قوة العمل السعودية، منهم 250.886 فرداً من الذكور بنسبة 38.8% من المتعطلين، و395.968 من الإناث بنسبة 61.2%.
وأشارت نتائج المسح إلى أن ما يقارب ثلثي قوة العمل السعودية تتركز بين الأفراد الذين أعمارهم بين 20-39 سنة، أي ما نسبته 65%، كما بينت النتائج أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية 25 - 29 سنة ، وذلك بنسبة بلغت 37.7%.
كما بينت النتائج أن أعلى نسبة للمتعطلين السعوديين كانت في الفئة العمرية 25 ــ 29 سنة، وذلك بنسبة بلغت 37.7% أما فيما يخص الذكور فتمثل الفئة العمرية 20 ــ 24 سنة الفئة الأعلى من حيث عدد المتعطلين وذلك بنسبة 45%، أما فيما يخص الإناث فتمثل الفئة العمرية 25 ــ 29 سنة الفئة الأعلى من حيث عدد المتعطلات وذلك بنسبة 42.4% من جملة المتعطلات السعوديات.

بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يصادف الـ(19)

من أغسطس وزير الشؤون الاجتماعية: "مملكة الإنسانية" عطاءٌ لا ينضب في مسيرة العمل الإنساني

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150820/ln4.htm

الجزيرة - سلطان المواش:
أكد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد القصبي على أهمية الدور الذي تضطلع به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد في مجال العمل الإنساني على الساحة الدولية. وأفاد الدكتور القصبي في تصريح بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني الذي يصادف التاسع عشر من أغسطس كل عام، أن الدعم الذي تقدمه المملكة للقضايا الإنسانية يأتي انطلاقاً من سياستها الثابتة التي تدعو إلى التعاون بين الدول والشعوب من أجل تعزيز السلام العالمي والمحافظة على المكتسبات الإنسانية دون النظر إلى دين أو عرق. وعبر وزير الشؤون الاجتماعية عن اعتزازه بمبادرات أبناء الوطن وتفاعلهم مع قضايا الإنسان في كل مكان وتقديم الدعم للمنكوبين وإغاثة الملهوفين في أي مكان في العالم يتعرض للمحن والكوارث متحدين أي عقبات تواجههم أثناء أداء عملها الإنساني لإغاثة الضحايا. وبين الدكتور القصبي أن المجتمع السعودي يتميز بحبه للأعمال الإنسانية مواطنين ومقيمين على أرض المملكة بدأ شعبيا بدعمهم لكل قضية عادلة بدءً من فلسطين مرورا بالبوسنة والهرسك وسوريا واليمن والباكستان وافغانستان وغيرها من الدول. وأشاد القصبي بدور الهيئات ومنظمات العمل الإنساني الدولية والأممية داعيا إلى تضافر كل الجهود الدولية من أجل مواجهة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التي يتسع نطاقها باستمرار، ما يمثل تحدياً جدياً أمام منظمات العمل الإنساني لا مفر من مواجهته تحقيقاً للسلام والاستقرار في العالم، لمواجهة هذه التحديات وحماية الحياة والكرامة الإنسانية خاصة بالنسبة للنساء والأطفال الذين يعدون من أكثر الفئات التي تتأثر بأي كارثة أو نزاع. واستشهد وزير الشؤون الاجتماعية بالمشرف على بعثة الاتحاد الدولي للصليب الأحمر ستيف مكاندوز الذي أكد أن المملكة هي الأكبر عالميا في دعم العمل الإغاثي والإنساني، مشيرا أنها تستحق لقب مملكة الإنسانية من خلال مبادراتها في العمل الإنساني والتبرعات والمساعدات التي تدفع بها للدول المتضررة سواء بسبب الحروب أم الكوارث الطبيعية.

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

التعاقد مع 3 شركات متخصصة في التغذية لمدارس الرياض

"التعليم" تسمح لـ "الأسر المنتجة" بتشغيل مقاصف المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/20/article_983427.html

عبد السلام الثميري من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة التعليم أن الوزارة لا تمانع من مشاركة الأسر المنتجة في تقديم وجبات الإفطار لطلاب وطالبات المدارس، وأن ذلك من صلاحيات مديري ومديرات المدارس للتعاقد معهم، حيث أسند لهم تشغيل المقاصف المدرسية.

وقال أحمد بن عبدالله الشنيبر مساعد مدير عام تعليم الرياض للشؤون المدرسية، إن الإدارة فوضت مديري ومديرات المدارس بالتعاقد المباشر مع المتعهدين لتقديم الوجبات للطلاب والطالبات لمدة عام دراسي، وذلك وفق الاشتراطات الصحية، مشيرا إلى أن الإدارة لا تمانع من دخول الأسر المنتجة في تجهيز وجبات الطلاب والطالبات.
وأضاف الشنيبر أن "تعليم الرياض" تعاقدت مع ثلاث شركات متخصصة في التغذية لتشغيل مقاصف المدارس التابعة لـ 15 مكتب تعليم في العاصمة، مشيراً إلى أن بقية المكاتب تم تفويض مديري ومديرات المدارس للتعاقد المباشر مع المشغلين للمقاصف. يأتي ذلك بعد انتهاء عقد شركة الخليج للتموين المتعهد في تشغيل المقاصف المدرسية خلال الفترة الماضية.
وأشار مساعد مدير تعليم الرياض إلى أن أهم اشتراطات الوزارة على المتقدمين لتشغيل المقاصف تتركز بنوعية وجودة الوجبات والمشروبات المقدمة، ومطابقاتها للمعايير الصحية، إضافة إلى أن يكون إعداد وتحضير الشطائر والفطائر في ظروف صحية جيدة وفي نفس اليوم الذي تباع فيه، أن تغلف الشطائر والفطائر بالبلاستيك وتدون عليها المكونات وتاريخ الصلاحية بخط واضح.
يأتي ذلك في الوقت الذي حذرت فيه الوزارة من بيع عدد من الأغذية ووصفتها بـ"الممنوع" تداولها في المقصف المدرسي، كالحلوى بأنواعها، والشيكولاته والعلك والمصبرات والمسليات الخاوية (ذات القيمة الغذائية المنخفضة) بجميع أنواعها، بما في ذلك الشيبس والبفك بأنواعها المختلفة.
وتشمل قائمة الممنوعات المشروبات الغازية بأنواعها، ومشروبات الطاقة، ويمنع الطلاب من إحضارها من خارج المدرسة، بالإضافة للعصائر والمشروبات السكرية التي تقل فيها نسبة العصير عن 30 في المائة، واللحوم والكبدة.
إلى ذلك، اعتمدت وزارة التعليم تنفيذ البرنامج الارشادي لخفض العنف في مدارس التعليم العام "رفق"، وذلك في جميع المراحل التعليمية ابتداء من الفصل الدراسي المقبل. وأكدت الوزارة أن ذلك يأتي انطلاقا من أهمية الدور الإرشادي للمدرسة في حماية الطلاب من بعض المشكلات السلوكية ومنها مشكلة العنف المدرسي، ولأهمية التعامل التربوي مع هذه المشكلة من كل جوانبها لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي، حيث يزود البرنامج الطلاب والمجتمع المدرسي والمجتمع المحلي بعديد من الفعاليات والأساليب الوقائية على كل المستويات المدرسية والأسرية والطلابية التي تسهم في منع حدوث العنف، سواء الجسدي أو النفسي أو الجنسي.
وقال الدكتور عبدالرحمن البراك وكيل الوزارة للتعليم: "إن هذا البرنامج الإرشادي الذي يأتي انطلاقاً من المسؤولية العظيمة والدور المناط بالمدرسة إزاء تربية النشء وتعليمهم ووقايتهم من كل ما يعترض توافقهم النفسي والتربوي والأسري والاجتماعي يتوقع منه أن يبصر الطلبة والعاملين بالمدرسة وأولياء الأمور بمفهوم العنف وأسبابه وأشكاله المختلفة، وتهيئة البيئة التربوية والسرية المناسبة للطالب بما يحقق له حياة آمنة مطمئنة كريمة".
وأضاف البراك: "أن البرنامج يهدف لإكساب العاملين بالمدرسة وأولياء الأمور بالأساليب التربوية (الوقائية) الملائمة لخفض العنف والتعامل معه، ومراعاة خصائص واحتياجات مراحل نمو الطلبة الجسمية والنفسية والمعرفية والعقلية والاجتماعية المختلفة بما يعين على التفسير الايجابي للسلوك والتعامل معه بفعالية، بالإضافة إلى إكساب الطلبة المهارات الشخصية والاجتماعية لخفض جميع أشكال العنف المدرسي". وبين البراك أن البرنامج سينفذ في الأسبوع الخامس من الفصل الدراسي الأول والأسبوع الرابع من الفصل الدراسي الثاني من كل عام دراسي في جميع المدارس بعد أن تشكل في كل إدارة تعليم لجنة خاصة بالبرنامج.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"نزاهة": مخالفات في إصلاح وتوسعة طريق الدمام – الجبيل السريع

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
https://www.aleqt.com/2015/08/20/article_983424.html

«الاقتصادية» من الرياض
قال عبد الرحمن العجلان المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة رصدت مجموعة من المخالفات في تنفيذ مشروع إصلاح وتوسعة طريق الدمام - الجبيل السريع، بناء على بلاغ قدمه أحد المواطنين عن تجاوزات في التنفيذ.
وأضاف العجلان: استنادا إلى الاختصاصات الواردة في تنظيم الهيئة؛ بشأن التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، وما أشار إليه الأمر السامي رقم (25686) بتاريخ 1433/5/23هـ، من متابعة تنفيذ المشاريع والخدمات المقدمة للمواطنين وأن تصل إليهم على أفضل مستوى، فقد كلفت الهيئة عددا من المختصين بالتحري والتحقق ميدانيًا من البلاغ المقدم إليها، وتبين بالفعل وجود عدد من المخالفات منها؛ عدم ضبط الميول للتصريف السطحي للطريق، ما قد يؤدي إلى تجمع المياه في حال سقوط الأمطار، كذلك وجود حفر وتشققات في أجزاء من الطريق، فضلاً عن ضعف الإشراف والمتابعة من قبل الإدارة المختصة بوزارة النقل على أعمال مقاول الصيانة الوقائية، وعدم وجود مهندس مشرف على التنفيذ؛ حيث يقوم المقاول بتنفيذ الأعمال وتغطيتها دون فحصها أو إجراء الاختبارات اللازمة، وغير ذلك من التجاوزات.
ويتضمن المشروع مرحلتين؛ المرحلة الأولى، بمبلغ (59 مليون ريال)، والثانية بمبلغ (83 مليونا)، ويشمل نطاق العمل؛ إصلاح الطريق في الاتجاهين، مع إضافة مسار رابع، وإضافة كتف داخلي، وإنشاء حاجز خرساني على طول الطريق، وكشط للمسارات الأخرى وسفلتتها، وتنفيذ علامات السلامة المرورية لتحديد مساراتها ووضع علامات أرضية عاكسة (عيون قطط).
وأوضح المتحدث الرسمي لـ"نزاهة" أن الهيئة طلبت من وزارة النقل إجراء التحقيق في المخالفات المشار إليها وتحديد المسؤولين عنها، وإلزام المقاول بمعالجة العيوب في التنفيذ، وتطبيق ما يقضي النظام به، بما يكفل رفع أسباب الخطر والمعاناة عن سالكي الطريق.
وعبر المتحدث الرسمي عن أهمية تعاون المواطنين مع الهيئة في الإبلاغ عن حالات الفساد المالي والإداري، باعتبارهم شركاء مهمين في القضاء على جرائم الفساد.

الوطن
al-watan

الفيصل يستقبل رئيس هيئة الرقابة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232714&CategoryID=5

جدة: الوطن 20-08-2015 AM 12:54
استقبل مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل في مكتبه بجدة أمس، رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور عبدالرحمن الحصين يرافقه عدد من منسوبي الهيئة. واستمع الأمير خالد الفيصل إلى شرح موجز عن أعمال الهيئة خلال الفترة الماضية والخطط التي تعتزم الهيئة تنفيذها خلال الفترة المقبلة والمتضمنة تطوير العمل في فروع الهيئة الخمسة بمكة المكرمة، وجدة، والطائف، والخرمة، والقنفذة.

من جهة أخرى، استقبل أمير مكة المكرمة، رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة الدكتور عبدالرحمن الجهني، يرافقه رئيس هيئة جدة الدكتور أحمد الشهري الذي صدر قرار تعيينه أخيرا رئيسا لهيئة جدة.

القضاء الإداري يوافق على ترقية وتعيين 74 قاضيا

اليوسف يدعو القضاة إلى تقوى الله في السر والعلن

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232734&CategoryID=5

الرياض: الوطن 20-08-2015 AM 1:15

قرر مجلس القضاء الإداري في اجتماعه بمقر ديوان المظالم بالرياض يومي أمس وأول من أمس، برئاسة رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، ترقية وتعيين 74 قاضيا.

وأوضح الأمين العام لمجلس القضاء الإداري الشيخ فهد الغنام أن المجلس اتخذ عددا من القرارات بشأن عدد من المواضيع المدرجة على جدول أعماله، شملت تعيين 16 قاضيا على درجة قاضي (ب) في عدد من المحاكم، إضافة إلى تعيين 13 ملازما قضائيا.

وأوضح الغنام أن المجلس وافق على ترقية 58 قاضيا على مختلف الدرجات القضائية، وشملت الترقيات قاضيين من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف، وترقية ثلاثة قضاة من درجة وكيل محكمة (أ) إلى درجة رئيس محكمة (ب)، وترقية تسعة قضاة من درجة وكيل محكمة (ب) إلى درجة وكيل محكمة (أ)، وترقية 19 قاضيا من درجة قاضي (أ) إلى درجة وكيل محكمة (ب)، وترقية أربعة قضاة من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) ، وترقية 23 قاضيا من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي (ج).

وأشار إلى موافقة المجلس على تشكيل عدد من الدوائر القضائية وفقا لمصلحة العمل.

من جهة أخرى، دعا اليوسف القضاة الحاصلين على دبلوم القانون الإداري على تقوى الله في السر والعلن، ومراعاة الأمانة التي تحملوها وكانوا محل ثقة ولاة الأمر في هذا الشأن.

جاء ذلك خلال لقائه في مقر الديوان أمس بالقضاة الملتحقين بدبلوم القانون الإداري الخاص بقضاة ديوان المظالم للفصل الدراسي الثاني لعام 1435/ 1436 بمعهد الإدارة العامة وذلك بمناسبة اجتيازهم للدبلوم.

وأكد اليوسف أن العناية بتطوير ورفع كفاءة القضاة وتهيئتهم للعمل القضائي في الديوان من أولويات العمل المؤسسي، وذلك لما لهذا التأهيل من انعكاس مباشر على جودة الأحكام وتحري العدالة. وأضاف أن الديوان ومن خلال عدد من الخطوات التطويرية سخر كل الإمكانات العلمية والأحكام القضائية وكل مفاتيح العمل القضائي وبشكل إلكتروني ميسر بما يخدم تطوير القضاء الإداري.

وفي ختام اللقاء سلم رئيس ديوان المظالم شهادات التخرج للقضاة الحاصلين على دبلوم القانون الإداري.

القضاء يعلق الأحكام البديلة

تقارير وزارة العدل السابقة كشفت معالجة تلك الأحكام لـ90 ٪ من الإشكالات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=232735&CategoryID=5

أبها: عبدالقادر عياد 20-08-2015 AM 1:35

بعد أعوام من العمل على تشجيع الأخذ بالأحكام القضائية البديلة، وخصوصاً ما يتعلق ببدائل عقوبة السجن، بدا وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف، الدكتور وليد الصمعاني متريثا في هذا التوجه، إذ وجه قضاة المحاكم، أول من أمس، بانتظار صدور نظام الأحكام القضائية البديلة.

جاء ذلك على الرغم من أن الأحكام البديلة استندت على أوامر سامية، إضافة إلى تعاميم لوزير الداخلية، تشجع على الأخذ ببدائل عقوبة السجن، الواردة في ما سميت بـ"وثيقة الرياض" التي أقرها وزراء الداخلية في دول المجلس، وتضمنت بدائل العقوبة أثناء التحقيق، وبدائل العقوبة أثناء ما بعد المحاكمة.

وفيما مثل ملتقى "الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة" الذي نظمته وزارة العدل ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، أحد أبرز ملامح التوجه نحو العقوبات البديلة، إلا أن مجلس القضاء الأعلى رأى أن مصلحة العمل تقضي بعدم وجود ما يؤثر على الأحكام القضائية وجودتها وتنفيذها. وعلمت "الوطن" أن رئيس المجلس قال في توجيهه القضاة "إن مشروع نظام العقوبات البديلة لا يزال محل دراسة حاليا"، مطالباً إياهم بـ"مراعاة ذلك إلى حين صدور النظام".

اعتبر وزير العدل، رئيس مجلس القضاء الأعلى المكلف، الدكتور وليد الصمعاني أن مصلحة العمل تقضي عدم وجود ما يؤثر على الأحكام القضائية وجودتها وتنفيذها، وذلك في معرض حديثه عن الأحكام البديلة، مطالباً قضاة المحاكم بمراعاة ذلك إلى حين صدور نظام العقوبات البديلة.

أسباب التعليق

وعلمت "الوطن" أن رئيس المجلس استند في توجيهه على "ما لوحظ من

1- تداول وسائل الإعلام لأحكام قضائية بديلة أصدرها بعض أصحاب الفضيلة القضاة في محاكم الدرجة الأولى.

2-فهمت على غير مقصدها.

3-بعض عوائق التنفيذ، وقد لا تنفذ على الوجه المطلوب".

وقال في توجيهه إلى القضاة "إن

4-مشروع نظام العقوبات البديلة لا يزال محل دراسة حاليا".

ومصلحة العمل تقضي عدم وجود ما يؤثر على الأحكام القضائية وجودتها وتنفيذها وعدم إساءة الفهم لمآلاتها" مطالبا إياهم بـ"مراعاة ذلك إلى حين صدور نظام العقوبات البديلة".

ويأتي التوجه الجديد إزاء الأحكام البديلة مخالفا للتوجه السابق الذي عبرت عنه وزارة العدل من خلال تنظيمها لملتقى "الاتجاهات الحديثة في العقوبات البديلة" وحثها للقضاة على الأخذ بالبدائل لاسيما فيما يتعلق بعقوبات السجن وما تفرزه من سلبيات، حيث أكدت الوزارة في تقارير صحفية سابقة "أن العقوبات البديلة ستنهي 90% من الإشكالات التي يقع فيها القضاء الموضوعي، بما في ذلك تكدس السجون وتأخير البت في القضايا".

الرؤية السابقة

وشهد موضوع الأحكام البديلة، الذي يعمل على الأخذ ببدائل السجن في المخالفات اليسيرة، الكثير من المطالبات بالتوسع في تطبيقه وفق توصيات الملتقى التي تضمنت "التوسع في برامج تدريب القضاة في برامج العقوبات البديلة ذات الأبعاد الاجتماعية والنفسية، وكذلك مطالبة وسائل الإعلام بالاهتمام بنشر الوعي الاجتماعي بأهمية العقوبات البديلة في المجتمع

من خلال البرامج المختلفة، إضافة إلى التوصية بالاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في برامج تطبيق العقوبات البديلة، والعمل على عقد مؤتمر دولي ترعاه وزارة العدل في هذا الشأن، حاثاً وزارة العدل على إحداث وحدة إدارية تُعنى ببرامج العقوبات البديلة من خلال دراسة الحالات المحالة من أصحاب الفضيلة القضاة ذات الجوانب النفسية والاجتماعية، وتقديم المقترحات المناسبة لمجال العقوبة".
يذكر أن تشجيع الأخذ بالأحكام البديلة بدأ منذ عدة سنوات، واستند على ما توفره من حلول نفسية واجتماعية وصحية، ومعالجتها لتكدس السجون وتأخير البت في القضايا، وعزز ذلك الأمر السامي رقم2523/ م ب في ربيع الأول 1430 إضافة إلى تعاميم عدة وزارية في ذات العام، وأخيراً برقية وزير الداخلية في ذي القعدة 1432. وما ورد في وثيقة الرياض الخاصة بالأحكام البديلة .

الحياة AL HAYAT

•الإسكان" توسّع شراكتها مع القطاع الخاص... وتُتبع خطوة •الشقق" بـ•الفلل"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
رابط الخبر

جدة - منى المنجومي
تستعد وزارة الإسكان إلى تعزيز الشراكة مع بعض شركات التطوير العقاري لتسويق وحداتها السكنية، التي تأخذ شكل «الفلل» وفقاً للمواصفات والاشتراطات المحددة على مستوى الجودة والتصميم والمحتوى، وذلك بعد شراكتها مع عدد من شركات التطوير العقاري لتسويق مجموعة من الوحدات السكنية التي تأخذ شكل «الشقق»، بمساحات تراوح بين 180 إلى 220 متراً مربعاً. وبحسب مصادر مطلعة في الوزارة، فإن الشركات التي تم التوقيع معها في إطار برنامج الشراكة مع القطاع الخاص، التزمت بالبنود المنصوص عليها في العقود المبرمة، التي تشمل التقيد بـ«كود» البناء السعودي، وتحديد الكلفة الإجمالية للوحدة السكنية الواحدة بما لا يتجاوز قيمة القرض العقاري البالغ 500 ألف ريال، وألا تقل مساحة الوحدة عن 180 متر مربع، الأمر الذي شجّع الوزارة إلى دعوة المطوّرين العقاريين في وقت سابق لتسويق وحداتهم السكنية عن طريقها، رغبةً منها في الإيفاء برغبات المستحقين للدعم السكني وتسريعاً لإجراءات تملّكهم للسكن.
وأوضحت المصادر أن عدداً من المطوّرين العقاريين سيوقعون الفترة المقبلة مع الوزارة في إطار تحقيق هذا الغرض الذي يهدف إلى التنويع في خيارات الدعم السكني على مستوى جميع مناطق المملكة، مع استمرارية التسويق للوحدات السكنية التي تأخذ شكل الشقق لتصبح متاحة للراغبين بهذا الشكل من المنتجات، منوّهة بأن المعارض التي أقامتها الوزارة في كل من الرياض وجدة والدمام والمدينة المنورة شهدت إقبالاً جيداً من المواطنين المستحقين في تلك المناطق، وتم توقيع عدد من العقود بينهم وبين الشركات بعد التعرّف على شكل ومضمون الشقة، على أن يتم تسلمها خلال فترة لا تتجاوز العامين. وأضافت: «تعدّ الوحدات السكنية الجاهزة بشكليها العمودي المتمثل بالشقق والأفقي المتمثّل بالفلل، إحدى المنتجات التي تتيحها وزارة الإسكان للمستحقين وتفتح أمامهم المجال في اختيارها من عدم ذلك، فالوزارة تسعى لتنويع الخيارات وتوفيرها بأعداد تتوافق مع نسبة المستحقين، ضمن مرحلة الفرز الأولى التي خرجت بنحو 700 ألف مستحق للدعم السكني، إضافة إلى ما هو متاح من منتجات أخرى تشمل القرض السكني، وكذلك منتج أرض وقرض». وأفادت المصادر بأن خطوة الاتجاه لتسويق الفلل، إلى جانب الشقق تستهدف «ضخ مزيد من الوحدات السكنية، لتصبح داعمة لما تعمل عليه الوزارة»، معتبرةً الشراكة مع القطاع الخاص «عاملاً مساعداً في تقليص فترات انتظار الحصول على الدعم السكني». بدوره، أوضح رئيس لجنة التثمين العقاري في «غرفة تجارة جدة» عبدالله الأحمري: «أن وزارة الإسكان خطت خطوات عدة تحسب لها في ما يخص الإسراع في عملية تملك المواطنين للسكن»، مشيراً إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص (المطورين العقاريين) بخصوص التنوع في المنتج العقاري، «سيعمل على إتاحة فرص عدة وخيارات أمام المواطنين، وإيجاد خليط متكامل من المنتجات السكنية، كي لا يقال في ما بعد إنها تخص فئة من دون أخرى». وقال

الأحمري لـ«الحياة»: «إن ما تقوم به وزارة الإسكان أسهم في عملية تصحيح للسوق، وخصوصاً بعد تلاعب المضاربين الذي أدى إلى تضخم الأسعار»، لافتاً إلى أن السوق العقارية في السعودية تعاني من حال «ركود وترقب». وأضاف: «إن حالات البيع والشراء فيها محسوبة، وليست كما في السابق». وأكد أنه في حال إقرار اللائحة التنفيذية والتنظيمية في ما يخص فرض الرسوم على الأراضي البيضاء، فإن السوق ستعود إلى وضعها الطبيعي بخصوص الأسعار.

الحياة AL HAYAT

حوادث المعلمات تسبق انطلاق الدراسة بوفاة معلمتين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
رابط الخبر

الرياض – سعد الغشام

بعد ثلاثة أيام من عودة المعلمين والمعلمات إلى مدارسهم، لقيت معلمتان حتفهن، بينما أصيبت ثالثة في حادثة مرورية تعرضن لها أثناء ذهابهن إلى مدرستهن في مركز حفر العتش (100 كيلو متر شمال شرقي الرياض) صباح أول من أمس (الثلثاء).

وأديت صلاة الميت على المعلمتين تهاني الغامدي وسارة العتيبي أمس (الأربعاء) في جامع الملك خالد بأم الحمام بالرياض، بحضور المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض محمد المرشد، ونقل المدير العام للتعليم تعازي وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل ومنسوبي الوزارة لأسرتي المتوفيتين. وقال المرشد: «اتصل بي وزير التعليم بعدما علم عن الحادثة وطلب مني نقل التعازي وأن اعتذر لهم عن الحضور لوجود ارتباط لديه».

وأضاف: «فجعنا بالحادثة التي وقعت للمعلمتين، ونسأل الله لهما المغفرة والرحمة وأن يسكنهما فسيح جناته، وأتمنى الشفاء العاجل لمديرة المدرسة غيداء الحازمي، ونراها معنا في القريب العاجل قريبة من طالباتها وزميلاتها».

وفي مشهد ليس جديداً، انتشر مقطع فيديو قصير عن معاناة المعلمين مع المسافات الطويلة في الأوساط التعليمية، خصوصاً المتضررين من حركة النقل الخارجي، التي لا تزال، في رأي البعض، «مخيبةً للآمال»، نتيجة الإخفاقات المتراكمة منذ أكثر من ستة أعوام.

وفي مقطع الفيديو يحكي شخص معاناته اليومية من بعد المسافة بين مكان العمل والسكن، التي يشاركه فيها كثير من المعلمين والمعلمات، إلا أن المثير للانتباه في المقطع أن المعلم «رقم واحد» في ترتيب حركة النقل الخارجي، الذي لم يتم نقله منذ 6 أعوام، على حد تعبيره، ويقطع مسافة 300 كيلومتر يومياً، اقترح على وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل أن ينتقل للسكن في مدينة المجمعة، وأن يذهب من هناك إلى عمله في مدينة الرياض مدة 5 أيام، موضحاً أن شعوره بمعاناة المعلمين والمعلمات، دفعه إلى هذا المقترح.

واقترح المعلم عايض القرني في حديث لـ«الحياة»، الاستفادة من التقنية والبرامج الحاسوبية في تصميم نظام يظهر الحاجة الفعلية لكل تخصص في كل إدارة تعليمية، وأن يكون طلب النقل على مرحلتين، الأولى للتقدم برغبة النقل، وعليه يتضح عدد الشواغر بانتهاء هذه المرحلة، ثم مرحلة اختيار الرغبات من الشواغر وفق ترتيب بحسب المفاضلة، وبهذا يكون مستوى الشفافية عالياً، ويتم الاختيار بما يرضي الجميع.

وأشار القرني إلى أنه من الأفضل أن يتزامن إعلان حركة النقل الداخلي مع فترة القبول والتسجيل للطلاب والطالبات، لتفادي مشكلة البحث والتسجيل أو النقل لأبناء وبنات المعلمين والمعلمات المستفيدين من النقل الخارجي والداخلي، وذلك نظراً إلى الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الطلاب والطالبات، نتيجة قلة العدد في المدارس، خصوصاً ذات المباني والتجهيزات الحكومية.

وأكد مطالب المعلمين والمعلمات المتزايدة، عبر برامج التواصل الاجتماعي، على تسهيل الإجراءات والآليات المتبعة في نظام لم الشمل، وكذلك الظروف الخاصة، مشددين على ضرورة استمرارية تفعيل النظام على مدار العام. يذكر أن حركة النقل الأخيرة للعام 1435-1436 التي استقبلت من طالبي النقل بـ«الاستياء»، إذ أعلنت الوزارة عدد المتقدمين للنقل من المعلمين 62.972، وتم نقل 14.586 معلماً، يمثلون 23 في المئة، وعدد المتقدمات للنقل من المعلمات 56.148، وتم نقل 10.271 معلمة، يمثلن 18 في المئة، وكان هذا الإعلان مخيباً لآمال كثير من المعلمين والمعلمات، كونه أول حركة نقل في عهد وزير التعليم الجديد الدكتور عزام الدخيل.

استشهاد جندي في تبادل لإطلاق النار بجازان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4084504

واس - الرياض
أعلنت وزارة الداخلية استشهاد الجندي أول حمد بن علي حسن الكعبي عقب تعرض أحد مراكز حرس الحدود بمنطقة جازان لإطلاق نار كثيف من داخل الأراضي اليمنية، فجر أمس.
وتفصيلا، فقد صرح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية بأنه عند الساعة الرابعة من صباح أمس الأربعاء الموافق 1436/11/4هـ تعرض أحد مراكز حرس الحدود بمنطقة جازان لإطلاق نار كثيف من داخل الأراضي اليمنية، حيث تم التعامل مع الموقف بما يقتضيه والرد على مصدر النيران بالمثل والسيطرة على الموقف، وقد نتج عن تبادل إطلاق النار استشهاد الجندي أول حمد بن علي حسن الكعبي، تغمده الله بواسع رحمته وتقبله في الشهداء.

القصاص في قاتل "وكيل رقيب" بجازان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4084517

واس - جيزان
نفذت وزارة الداخلية امس حكم القتل قصاصًا في مقيم "يمني"، قتل "وكيل رقيب" بإطلاق النار عليه أثناء قيامه بالقبض عليه في مدينة جيزان بمنطقة جازان. وأوضح بيان للوزارة أن محمد طاهر محمد زائد المروعي "يمني الجنسية" ،أقدم على قتل وكيل الرقيب علي بن يحي بن علي عسيس "سعودي الجنسية" وذلك بإطلاق عدة طلقات نارية عليه أدت لوفاته وذلك أثناء قيام المجني عليه بالقبض على الجاني لكونه مطلوباً.
وتمكنت سلطات الأمن من القبض على الجاني وأسفر التحقيق معه عن توجيه الاتهام إليه بارتكاب جريمته وبإحالته إلى المحكمة العامة صدر بحقه صك شرعي يقضي بثبوت ما نسب إليه شرعاً والحكم عليه بالقتل قصاصاً وتأجيل تنفيذه حتى بلوغ القاصرة من ورثة القتيل رشدها ومطالبتها مع بقية الورثة باستيفاء القصاص، وصدق الحكم من محكمة الاستئناف ثم ألحق بالصك ثبوت بلوغ ورشد القاصرة ومطالبتها مع بقية الورثة باستيفاء القصاص وصدق الحكم من المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي بإنفاذ ما تقرر شرعا وصدق من مرجعه بحق الجاني المذكور.
ووزارة الداخلية إذ تعلن عن ذلك لتؤكد للجميع حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على استتباب الأمن وتحقيق العدل وتنفيذ أحكام الله في كل من يتعدى على الآمنين ويسفك دماءهم وتحذر في الوقت ذاته كل من تسول له نفسه الإقدام على مثل ذلك بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

أين ذهب خبراء التعليم؟

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150820/ar4.htm

د. عبدالرحمن الشلاش

الأحد القادم يتوجه آلاف الطلاب والطالبات في بلادنا لجامعاتهم ومدارسهم لبداية عام دراسي جديد. العام القادم يختلف بتغيير مسمى الوزارة إلى وزارة التعليم بعد ضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، هذا التغيير سيجعل الجميع بانتظار ما ستسفر عنه تحركات الوزارة لتقديم عام دراسي مختلف من خلال تطوير عناصر العملية التعليمية وليس فقط تغييرا في المسميات.

دعونا نستبق النتائج لنستعرض الواقع الحالي للوزارة وأبرز مظاهره لنصل في نهاية الطرح لحلول قد تسهم في تطوير التعليم ليس لعام واحد وإنما لأعوام قادمة. أوضح مظاهر الواقع الحالي التضخم الكبير لجهاز الوزارة الحالي وهو ما أدى إلى توسع نطاق الإشراف أكبر من الحدود المعقولة وتمدد أطرافها ليشمل هذا النطاق الإشراف على ثلاثين جامعة حكومية غير الجامعات والكليات الأهلية والمبتعثين خارج الوطن إضافة إلى عشرات الإدارات التعليمية في المناطق والمحافظات، كل هذه الفروع تحتاج لهيكلة وتنظيم ثم تطوير لتتجاوز الأداء الروتيني المعتاد. أيضا هناك بعض الوكالات في الوزارة ما زالت شاغرة، وحوالي عشر جامعات بدون مديرين رسميين إذ إن أغلب القائمين عليها مكلفون، وتقريبا ثلاثون مدير تعليم مكلف. يرافق هذه الإشكالات تأخر البت في موضوع منح الإيفاد الداخلي لطلاب وطالبات الجامعات والكليات الأهلية وهي منح يعول عليها الطلاب والطالبات لمقابلة الرسوم الدراسية كي تساعدهم على مواصلة الدراسة دون توقف، فكثير منهم لا تسمح ظروفهم المادية بتوفير المال، وقد لا تسمح معدلاتهم بمواصلة الدراسة في كليات الجامعات الحكومية.

يضاف إلى ما تقدم القرارات التي تصدرها الوزارة بشأن فتح مسارات في مدارس التعليم العام مثل فصول تحفيظ القرآن وفصول الموهوبين والموهوبات، وهي إن كانت قرارات مدروسة من قبل خبراء متخصصين وتلبي احتياجات قائمة فأمر جيد، أما إن لم تكن كذلك فقد لا تحقق المأمول ما يجعلها عرضة للإلغاء وهو ما يكبد الوزارة الكثير من الخسائر وفي مقدمتها الوقت ثم المال ثم تجاهل أولويات لها الأهمية البالغة مثل القيادة التربوية والمعلم والمنهج والبيئة المدرسية بمحتوياتها البشرية والمادية.

الوزارة حاليا ولتنفيذ ما يؤدي لتطويركل العناصر بحاجة لخبراء في كل مجالات التعليم يقدمون عصارة خبراتهم للارتقاء بتعليمنا للمستوى الذي نتمناه جميعا. وهنا أتساءل أين ذهب خبراء التعليم من أبناء هذا البلد الذين أمضوا أعمارهم في ميادين التربية والتعليم ثم اختفوا بعد أن تقاعدوا؟ أعرف كثيرين مديرين وأساتذة جامعات ووكلاء وزارات ومديري تعليم ومشرفين ومعلمين متخصصين في مجالات كثيرة في الإدارة والإشراف والمناهج وفي الفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلوم الحاسب وغيرها ودعوا المجال وجلسوا في بيوتهم أو انشغلوا بأعمالهم الخاصة لماذا لا تبادر الوزارة بالاستفادة منهم في عملية التطوير التي تنوي الوزارة إن صحت الأخبار القيام بها وذلك بضمهم كأعضاء في اللجان المختلفة ليقدموا عصارة خبراتهم لتطوير تعليم أبنائهم ولا أظن أن أغلبهم وخاصة من تسمح ظروفهم سيترددون في تقديم ما يستطيعونه. أعتقد أنهم سيختصرون للوزارة كثيرا من الوقت ويكفونها مؤنة استقطاب خبراء أجانب ليس لديهم إلمام بنظامنا التعليمي، كما سيفيدون العاملين بالوزارة ومن تنقصهم الخبرة بالكثير. لا ينبغي أن تهدر الوزارة خبرات مثل التي ذكرت بحجج نظامية أو مقولة أن هؤلاء قد تجاوزهم الزمن أو أن الوزارة تسعى لتمكين الشباب رغم نقص الخبرة لديهم!

التحايل على تنفيذ أحكام القضاء

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=27572

سطام المقرن

عندما لا تقوم الجهات الحكومية بتنفيذ الأحكام القضائية فذلك لأنها تخشى على سمعتها فقط، ولا تخاف من العواقب القانونية، لوجود فراغ تشريعي يتعلق بمعاقبة المسؤولين عن تأخير الأحكام القضائية

نشرت "الوطن" مؤخرا تقريرا صحفيا حول قيام عدة جهات حكومية بتعطيل "القرارات القضائية الصادرة عن ديوان المظالم الخاصة بإنصاف موظفي تلك الجهات الذين يتقدمون بشكاوى جماعية لطلب مستحقاتهم"، حيث تطالب الجهات الحكومية بإصدار "حكم قضائي لكل موظف على حدة"، مما ترتب على ذلك "عبئا كبيرا على المحاكم الإدارية وجهدا مهدرا نظرا للأعداد الهائلة لتلك القضايا".

لا شك أن جميع الأفراد يخضعون لسيادة القانون، ويعد القضاء الإداري في المملكة والمتمثل في "ديوان المظالم" أحد الضمانات الأساسية لسيادة النظام وتطبيق القانون، وحماية حقوق الأفراد ومصالحهم من انحراف وتعسف الجهات الحكومية.

وديوان المظالم من الأجهزة القضائية الرائدة التي نفخر بها في المملكة، وهو في الحقيقة محل ثناء عام، ومقصد الذين يشكون من تعرضهم لظلم أو سوء معاملة أو سوء استخدام سلطة من قبل موظفي الدولة، إضافة إلى كونه يمارس الرقابة القضائية على القرارات الإدارية بشكل عام.

وبالتالي فإن الأحكام القضائية الصادرة عن ديوان المظالم يتعين احترامها وتنفيذها على الفور دون تعطيل أو تأخير، وذلك تحقيقا للصالح العام، فإذا كان تحايل الجهات الحكومية على تطبيق القانون نفسه يمثل انحرافا بالسلطة؛ لما في ذلك من تجاهل لإرادة المشرع، فإن تحايلها على تنفيذ الأحكام القضائية الحائزة على حجية الشيء المقضي به، يجعل القرار الإداري الصادر من تلك الجهات بناء على ذلك مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة.

وبالطبع، فإن الجهات الحكومية عندما لا تقوم بتنفيذ الأحكام القضائية فهي قد تخشى على سمعتها فقط، دون الخوف من العواقب القانونية، فلا توجد قوانين رادعة لها بهذا الخصوص، وذلك لوجود فراغ تشريعي يتعلق بمعاقبة المسؤولين عن تأخير الأحكام القضائية، فتسعى تلك الجهات إلى تحقيق غرضها بوسيلة أخرى تتمثل في التحايل على تنفيذ الحكم القضائي أو عرقلة هذا التنفيذ.

فكما رأينا آنفا في تقرير "الوطن" أن حجة الجهات الحكومية في عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن ديوان المظالم، تتمثل في طلبها إصدار أحكام قضائية منفردة لكل موظف على حدة، واعتراضها على أنها صدرت دفعة واحدة، وهذا في الحقيقة مخالف للصالح العام والمتمثل في حفظ حقوق الموظفين، ولكن تلك الجهات تمسكت بحجج واهية كوسيلة للتحايل على تنفيذ الأحكام القضائية.

وقد تلجأ بعض الجهات الحكومية إلى أساليب أخرى مختلفة، فعلى سبيل المثال جاء في أحكام مجلس الدولة الفرنسي، قيام أحد المحافظين بإصدار قرار عدّل فيه لوائح الإسكان، لصالح بعض الملاك؛ وذلك للتهرب من تنفيذ حكم قضائي بهدم عقاراتهم المخالفة للشروط، وبناء على ذلك أصدر المجلس حكما بإلغاء قرار المحافظ الذي لا يستجيب لأية ضرورة من ضرورات الإسكان، وأن القرار في حقيقته يستهدف وضع عقبة في سبيل تنفيذ حكم محكمة استئناف (ليون) ومن ثم انتهى المجلس إلى إلغاء القرار، لكونه مشوبا بالانحراف بالسلطة.

وهناك أمثلة كثيرة في الواقع العملي على أساليب التحايل والتهرب من تنفيذ الأحكام القضائية، حتى وصل الحال ببعض المسؤولين إلى تحدي تلك الأحكام وطرد المحكوم له من مكاتبهم بكل عنجهية وغطرسة بيروقراطية!

وهنا قد يقول قائل إن هناك "أمرا ساميا بالرقم (9624/م ب) وتاريخ 1430/11/22 بشأن وجوب تنفيذ الجهات الحكومية للأحكام القضائية الصادرة ضدها، حيث جاء فيه (توجيه الجهات الحكومية عند تسلمها الأحكام القضائية المذيلة بالصيغة

التنفيذية الصادرة ضدها من المحاكم، باتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذها..)، وبالتالي يستطيع المتضرر من تعطيل الأحكام التوجه إلى إمارة المنطقة لتنفيذه فورا.

وأجيب على الرأي السابق بالقول: لا توجد قوانين رادعة أو عقوبات ضد المسؤول عن تعطيل الأحكام القضائية، إضافة إلى أن الجهات الحكومية لا تعطل الأحكام بشكل مباشر، وإنما عن طريق التحايل باختلاق الحجج والمبررات المختلفة، كما أن إمارات المناطق ليست مختصة بتنفيذ الأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضد الجهات الحكومية. ثم إن دور ديوان المظالم يتمثل في إصدار الحكم القضائي النهائي، ولا سلطة له في التنفيذ، فالديوان جهة قضائية مستقلة، وذلك استنادا إلى المبادئ القانونية التي تحدد الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ولهذا فإن بعض الجهات الحكومية تقوم بالمماطلة والتأخير في تنفيذ الأحكام القضائية، مستغلة في ذلك الثغرات التي ذكرناها آنفا، وهذا في نظري استهتار بأحكام القضاء التي يفترض فيها أنها كاشفة للحقيقة، ورادعة للإدارة الحكومية لما ارتكبته من ظلم وعسف ضد من صدر لصالحه الحكم سواء كان موظفا أو شركة أو مؤسسة.

صحيح أن وضع القوانين التي تجرم صراحة امتناع أي مسؤول حكومي عن تنفيذ حكم قضائي صادر ضد إدارته، وكذلك وجود العقوبات الواجب تطبيقها على كل من يرتكب مثل هذا السلوك والذي من شأنه تعطيل العدالة وتفريغ أحكام القضاء من محتواها، هي مطلب ضروري وتعالج جزءا كبيرا من المشكلة. لكن تظل الإشكالية قائمة حتى في ظل وجود تلك القوانين، وهي عملية التحايل على تنفيذ الأحكام القضائية، والحل في نظري الآن يتمثل في إخضاع قرارات الامتناع أو التأخير، وكذلك الحجج والمبررات إلى رقابة ديوان المظالم، باعتبار أن مثل تلك القرارات الإدارية مشوبة بالانحراف بالسلطة.

وعند ثبوت الانحراف بالسلطة بالنسبة للمسؤول عن تعطيل أو تأخير الحكم القضائي، فإن مثل هذا الأمر يجرح الثقة في المسؤول وتعد نقطة سوداء في ملفه، وتدخل ضمن "المعايير التي يتم بموجبها تقييم الوزراء والمسؤولين، وقياس مدى كفايتهم وصلاحيتهم للوظيفة، بحيث يعتبر عدم تنفيذ الأحكام القضائية نقطة سلبية لها اعتبارها في تقييم الوزير أو المسؤول".

وبالتالي يستطيع المتضرر من تعطيل أو تأخير الحكم القضائي الصادر لصالحه رفع قضية انحراف بالسلطة ضد الجهة الحكومية المماطلة، على أن يتم إصدار قوانين وعقوبات ضد من تثبت مسؤوليته عن هذا الانحراف.

مجموعة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب تختتم أعمالها وتستنكرالهجمات في السعودية والكويت والبحرين

تكثيف التعاون الخليجي- الأمريكي لحماية أمن الخليج واستقراره

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150820/du6.htm

الجزيرة - محمد السنيد:
أكدت مجموعة العمل الخليجية- الأمريكية المشتركة لمكافحة الإرهاب على تكثيف التعاون بين مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية في مجال حماية أمن الخليج، بما في ذلك العمل بصورة مشتركة لمكافحة الإرهاب ومواجهة الأنشطة الإيرانية المزعزعة للاستقرار.
وجدد بيان صحفي صدر في ختام اجتماعات مجموعة العمل الخليجية- الأمريكية المشتركة بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون أمس الأربعاء على ما نص عليه الاتفاق الذي تم التوصل إليه في قمة كامب ديفيد بتاريخ 14 مايو 2015 في هذا الشأن.
كما جدد البيان تأكيد ما اتفق عليه وزراء خارجية دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الامريكية في اجتماعهم الذي عقد في الدوحة يوم 3 أغسطس 2015 عزمهم على دحر تنظيم داعش ومكافحة تمويل الإرهاب والعمل المشترك لمنع تجنيد المقاتلين وسفرهم إلى مناطق النزاع وكذلك التصدي لدعم إيران للإرهاب وتدخلاتها في دول المنطقة.
وكانت مجموعة العمل الخليجية- الأمريكية المشتركة قد عقدت اجتماعها بمشاركة كبار المسؤولين من الجهات المختصة في دول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة سبل التعاون المشترك بين الجانبين في مكافحة الإرهاب ومواجهة أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار.
وأوضح الأمين العام المساعد للشؤون الخارجية بمجلس التعاون
د.عبدالعزيز حمد العويشق أن الاجتماع يكتسب أهمية خاصة في ضوء الهجمات الإرهابية التي وقعت -مؤخراً- في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، إضافة إلى الآثار المحتملة للاتفاق النووي بين إيران والدول الغربية مما يتطلب تعاوناً مشتركاً بين دول المجلس وشركائها الإستراتيجيين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذه التحديات.
تركزت المباحثات في اليوم الأول على آليات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2178 الصادر بتاريخ 24 سبتمبر 2014 تحت الفصل السابع بشأن مكافحة الإرهاب وفي اليوم الثاني للاجتماعات تركزت على مكافحة تمويل الإرهاب بما في ذلك التدفقات المالية من إيران ومواجهة التهديدات المحتملة للبنية التحتية والعمل المشترك للرد على الخطاب الإرهابي.
وأكد البيان المشترك أن الهجمات الإرهابية الأخيرة في دول مجلس التعاون قد أوضحت مدى الحاجة إلى تكثيف التعاون المشترك حول مكافحة الإرهاب.
وعلى هذا الأساس استنكر المشاركون في فريق العمل على وجه الخصوص الهجمات الشنيعة على دور العبادة في كل من المملكة والكويت في شهر يونيو، وكذلك الهجمات التي استهدفت قوات الأمن في كل من البحرين والمملكة.
وأعرب المشاركون عن قلقهم الشديد بشأن اكتشاف كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات كانت معدة لتنفيذ أنشطة إرهابية في دولة الكويت ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

في ثلوثية السديري

السفير المالي: المملكة تقف بقوة ضد الإرهاب ومحاربته وكشف مخططاته التي تستهدف المسلمين

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150820/ln54.htm

الجزيرة - محمد العثمان:
أكد مدير عام إذاعة القرآن الكريم خالد الرميح أن الإذاعة تلقت الدعم الكبير من حكومتنا الرشيدة خلال مسيرتها لخدمة القرآن الكريم والدعوة إلى الله ومخاطبة المسلمين بمختلف دول العالم عبر اللقاءات والحوارات المباشرة مع العلماء الراسخين في العلم لتوضيح ما يسأل عنه المسلمون حول أمور دينهم وعقيدتهم الإسلامية وتوضيح سماحة الإسلام ووسطيته ومحاربته للغلو والتطرف.
وقال خلال استضافة ثلاثية أحمد بن بندر السديري له في محاضرة بعنوان «إذاعة القرآن الكريم مسيرة وإنجاز»، قال إن إذاعة القرآن تقدم العديد من البرامج المتخصصة في شئون المجتمع والتربية الأسرية وتستضيف الخبراء في هذا الجانب في برامج أسبوعية لحل القضايا التي تهم المجتمع والعلاقات الأسرية كبرنامج «بيوت مستقرة» وبرنامج «اللهم بك أصبحنا» الذي يخاطب كافة شرائح المجتمع وبخاصة الشباب وتبيان سماحة الدين ووسطيته وعدله وعظمة حرمة الدماء والتحذير من دعاة الضلال الذين يتربصون بشباب المسلمين لجرهم للفكر المنحرف.
وزاد الرميح نجد الكثير من التواصل من مختلف دول العالم في متابعة البرامج التي تهم المسلمين وبخاصة في وقت الحج والعمرة هناك متابعة كبيرة لهذه البرامج ونجد ولله الحمد كل الثناء والإشادة.
من جانبه أكد عميد الثلوثية أحمد السديري على الدور الكبير والفاعل الذي تقوم به إذاعة القرآن الكريم في خدمة العقيدة وتوضيح محاسنها وبخاصة قبل حلول موسم الحج حيث تقوم بدور فعال لخدمة المسلمين في العالم وتربطهم بالعلماء للتواصل معهم وتوضيح ما يرغبونه من أمور تخص عباداتهم وعقيدتهم.
وقال السديري الدولة رعاها الله بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - تعمل على خدمة المسلمين في مختلف دول العالم وترعى المسلمين في مواسم الحج وتقدم لهم الخدمات الميسرة وتسهر على ذلك وتبذل الغالي والنفيس في سبيل راحتهم ولاشك أن هذه الإذاعة المباركة لها دور كبير بخدمة العقيدة والمسلمين ولله الحمد والمنة فالشكر لهذا العمل الكبير والمنجز الهام. وقال السفير المالي لدى المملكة المسلمون حكومة وشعبا يقدرون المملكة وجهودها في خدمة الإسلام والمسلمين.
وأضاف ما قام به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في خدمة المسلمين من المعتمرين والحجاج والسهر على راحتهم والقيام على دعم مشاريع تطوير المشاعر المقدسة يعد عملاً عظيما يعجز المسلمون عن شكره ووصفه ويسجل لحكومة المملكة في خدمة المسلمين.
وزاد المملكة تقف بكل قوة وحزم ضد الإرهاب ومحاربته وكشف مخططاته التي تستهدف المسلمين في كل بقعة وبخاصة تفجير دور العبادة فهذه الأعمال المحرمة عانت منها كثير من الدول الإسلامية بسبب التطرف والفكر المنحرف ونحن نعاني من التطرف في مالي الذي دخلها الإسلام في مطلع القرن الهجري ولله الحمد رغم بعدها عن الحرمين فخورن بإذاعة القرآن وهي متابعة في أفريقيا بل هي مصدر علمي ثري تتناول الأمور الدينية وتوضحها، وهناك مسلمون متمسكين بالدين الإسلامي بنسبة 95 % منه المسلمين ورغم حركات التنصير في مالي لكن أهل مالي مؤمنين متمسكين بالدين لا يتزعزعون.

الأونروا تشكر المملكة لمساهمتها في حل أزمتها المالية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
http://www.alriyadh.com/1074879

واشنطن - واس
أعربت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) عن امتنانها وتقديرها لكل من المملكة، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة التي شكلت مساهماتها ما يزيد على نصف العجز المالي للميزانية لعام (2015)، والولايات المتحدة الأميركية، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والسويد وجمهورية سلوفاكيا والذين أسهموا جميعا بالتصدي لمشكلة النقص في التمويل.
وقد وصل المبلغ الإجمالي لمساهمات هذه الدول حتى اللحظة إلى 78.9 مليون دولار أميركي من العجز الإجمالي البالغ 101 مليون دولار أميركي. كما أعربت الأونروا عن امتنانها العميق لأمين عام الأمم المتحدة ونائبه لدعمهما المتواصل ولانخراطهما الشخصي بهذه الأزمة، ودعم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وأيضا لكل من وكيلي الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية والشؤون الإنسانية.
وأعلن المفوض العام للأونروا بيير كرينبول أمس عن بدء العام الدراسي للسنة الدراسية 2015 - 2016م، وبهذا سيعود الطلبة إلى مدارسهم وفقاً للخطة الدراسية في فلسطين بتاريخ 24 من أغسطس، ووفقاً للخطة الدراسية في الأردن بتاريخ الأول من سبتمبر، وفي لبنان بتاريخ 7 سبتمبر، وفي إقليم سورية بتاريخ 13 من سبتمبر.
وخلال الأشهر الماضية أحاطت الأونروا الجميع بمخاطر تجاهل مصير ومأساة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط الذي يشهد مزيداً من انعدام الاستقرار يوما بعد يوم. وأكد المتحدث باسم الأونروا أنوار أبوسكينة أن المفوض العام لوكالة الغوث ابلغهم بأنه لا تأجيل للعام الدراسي مطلع الشهر المقبل.

قانون تجريم العبودية بموريتانيا

المصدر: الجزيرة نت الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م
الرابط

قانون جديد يجرم العبودية في موريتانيا، حدد الممارسات الاستعبادية سلوكا وتعبيرا وعقوباتها. واستحدث محاكم متخصصة لمواجهة جرائم الاسترقاق. وجهت له انتقادات من ناشطين حقوقيين ونواب برلمانيين من المعارضة.
وقد أقرت الجمعية الوطنية الموريتانية (الغرفة الأولى للبرلمان) يوم الخميس 13 أغسطس/آب 2015 مشروع قانون رقم 15/049 يلغي ويحل محل القانون رقم 011/13 الصادر بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 2013 يقضي بمعاقبة جرائم الاسترقاق والتعذيب بوصفها جرائم ضد الإنسانية .
القانون الذي يتكون من 26 مادة، تنص مادته الثانية على أن "الاستعباد يشكل جريمة ضد الإنسانية غير قابلة للتقادم"، وتبين المادة الثالثة الحالات التي توصف بأنها استعباد، ومعاقبة كل إنتاج أو عمل ثقافي وفني يمجد الاستعباد، بعقوبة ست سنوات سجنا ومصادرة ذلك العمل.
كما فرض القانون غرامات مالية على كل من شتم علنا شخصا ووصفه بأنه عبد، أو ينتسب إلى العبيد. وقد تصل العقوبة إلى عشر سنوات سجنا نافذا، وتصل الغرامة المالية إلى خمسة ملايين أوقية (حوالي 14 ألف دولار) ونص القانون الجديد على استحداث محاكم متخصصة لمواجهة الرق بقضاة متخصصين، ألزمهم بالمحافظة على حقوق الضحايا في التعويض، وتنفيذ الأحكام القضائية التي تتضمن تعويضا لضحايا العبودية، دون انتظار الاستئناف.

ورغم ارتياح منظمة "نجدة العبيد" غير الحكومية، للخطوة ووجود رغبة في التخلص من الرق، إلا أنها اعتبرت أن قانون تجريم العبودية الجديد غير كاف. وبرر رئيس المنظمة الموريتانية بوبكر ولد مسعود هذا الموقف، بقوله في تصريح صحفي بأن القانون لا يعرف بشكل واضح الرق كما هو معاش في البلد، بل عمم الموضوع ولم يتطرق لما وصفه بقضايا أساسية.

وقد طالبت منظمات حقوقية غير حكومية بتعديلات على مشروع القانون قبل اعتماده، سعت بالأساس لرفع العقوبات السجنية على جريمة الاستعباد من عشرة إلى ثلاثين عاما.

انتقادات

وجهت للقانون الجديد انتقادات من ناشطين حقوقيين ونواب برلمانيين من المعارضة، وركزت تلك الانتقادات على تحدي تطبيق القانون وتنزيله على الواقع، وأنه سيظل "حبرا على ورق" على حد وصفهم، مستدلين على ذلك، بحالات ممارسة العبودية تم التبليغ عنها دون فائدة.

وذكر البرلماني المعارض حمد ولد إبراهيم، أن استقلالية القضاء واحدة من العقبات والتحديات الكثيرة التي تواجه تطبيق القانون المذكور، وصعوبة محاكمة شخصيات نافذة متورطة في ملفات عبودية.

بين سلطة الواقع والقانون

بعد استقلال موريتانيا عام 1960، لم يعد للعبودية كممارسة مقننة وجود، حيث نص دستورها على مبدأ المساواة الكاملة بين الموريتانيين بغض النظر عن مشاربهم العرقية والاجتماعية.

لكن المشكلة بقيت- حسب المحللين- في التعامل مع الممارسات الاستعبادية الذي لم يكن صارما، وطغت عليه الاعتبارات السياسية، حيث لم تواجه السلطات بعض الجهات التي لم تلتزم بالمبدأ الدستوري المذكور وعلى رأسها القبائل والعشائر. وراهنت السلطات على عامل الزمن والتطور الاجتماعي لعله يعالج هذه الآفة.

ورغم أن العسكر بعد انقلابه وسيطرته على السلطة عام 1978، سن قانونا يحرم ممارسة الرق، لكن تنصيص إحدى مواده على تعويض مالكي العبيد، جعله يبدو كأنه إقرار بشرعية الاسترقاق، وكشف سطوة الواقع على القانون وليس العكس وهو الأمر الذي استمر في نظام الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع (1984-2005).

وسبق للعلماء ان أصدروا فتوى عام 1981 تحرم الرق، زكتها رابطة علماء موريتانيا فيما بعد، وقالت إن" كافة الممارسات المحتملة بعد هذا التاريخ تعتبر باطلة شرعا، وعلى كل الجهات المعنية، العمل على إنهاء المخلفات الناجمة عن هذه الظاهرة عبر التاريخ".

كاريكاتير

المصدر: جريدة اليوم الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م

http://www.alyaum.com/article/4084503

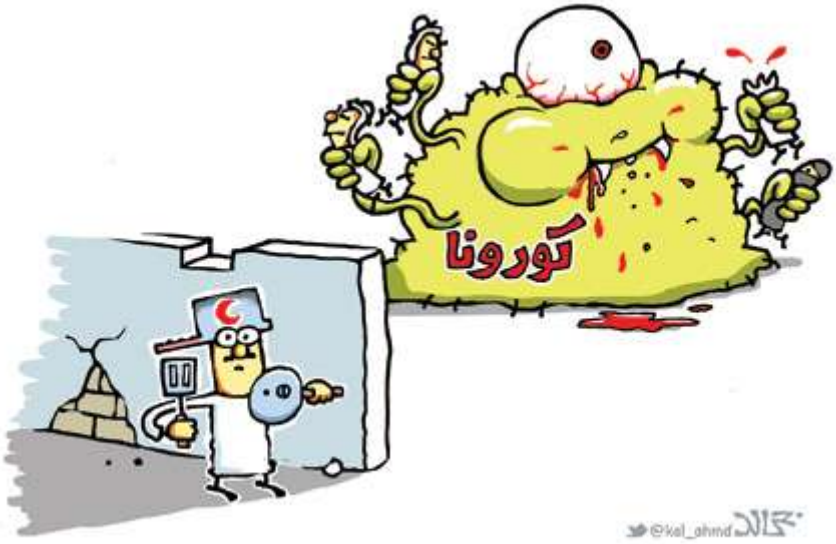

المصدر: جريدة الوطن الخميس 5 ذي القعدة 1436هـ - 20 اغسطس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6546